بسم الله الرحمن الرحيم

المسلمون والتحديات السياسية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد :

فإنه بعد انتهاء عصر الخلافة الراشدة بنزول الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما عن الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه , بدأ منذ ذلك الحين عصر الخلافة الجديد والذي مضى عليه المسلمون عبر تاريخهم حتى السابع والعشرين من رجب عام 1343هـ يوافقه الثالث من مارس 1924م , ويمكن تلخيص هذا النظام بحمل الملك الذي آل إليه العرش بطريق الوراثة لقب الخليفة الذي يعتبره جميع المسلمين رمزاً لوحدتهم السياسية حيث كانت معظم الأقاليم الإسلامية تدين للخليفة بالتبعية الحقيقية في بعض فترات التاريخ الإسلامي كسائر عصر بني أمية , وحتى قتل الخليفة المستعين بن المعتصم سنة 252 من الخلفاء العباسيين حيث بدأ أمر أمراء الأقاليم يقوى وتضعف سلطة الخليفة عليهم , ولم ترجع سلطة الخليفة كما كانت عليه من قبل إلا في عام 923 حيث تسمى السلاطان سليم الأول العثماني بالخلافة.

وفي عصور أخر من التاريخ الإسلامي كانت الشعوب الإسلامية تدين للخليفة بالتبعية المعنوية وحسب , وذلك حين لا يكون للخليفة سُلطة حقيقة على أمراء الأقاليم , وإنما هو تشريف معنوي يقوم أمير الإقليم بموجبه بالرفع إلى الخليفة يطلب منه تقليده رسمياً , ولا يكون أمام الخليفة إلا البعث بالتقليد لهذا الأمير المتغلب .

وكانت أشد تلك الفترات سوءاً وضعفاً في منصب الخلافة حين انتقلت الخلافة من بغداد إلى القاهرة بعد سقوط الدولة العباسية على يد المغول سنة 656هـ حيث انقطعت الخلافة سنوات إلى أن أعادها المماليك في القاهرة سنة659هـ .

وبالرغم من تذبذب الخلافة في كل تلك العصور بين كونها سلطة معنوية وكونها سلطة عملية , وبمعنى آخر اجتماع الخلافة والملك في عصور وانفراد الخلافة عن الملك في عصور آخر , بالرغم من ذلك فإن السِّمة الجامعة بين تلك الأحوال هو سيادة مفهوم الأمة في الفكر السياسي الإسلامي طوال تلك العصور , فمعظم السلطنات في العالم الإسلامي ولاسيما السلطنات الكبيرة المعتبرة كانت تبحث عن مشروعيتها بدخولها تحت مظلة الأمة التي يعبِّرُ عنها تقليد الخليفة للسلطان واعترافه به .

إذاً لم يكن التقليد الذي بعث به الخلفاء الصوريون للسلاطين صورياً مثلهم بل كان تعبيراً عن فكر سياسي يسود الأمة الإسلامية شعوباً وحكاما .

أما علماء المسلمين فموقفهم من هذه التحولات المختلفة لنظام الخلافة من بعد الأربعين للهجرة كان موقف التعامل الواقعي , وذلك بالاعتراف بسلطانهم لأسباب شرعية ومصلحية كثيرة ليس هذا موضوع استقصائها , كما أنهم بذلوا جهداً كبيراً جداً في الكتابة عمَّا يُصلح هذا النظام ويجعله مُحقِّقاً لمقاصد الشرع من الولاية وذلك عبر ما عُرِف بكتب الأحكام السلطانية وتدبير الممالك والوزارات .

ولم يُصاحب هذا المجهود مجهود آخر في التنظير للنظام المثالي مستلهماً من تجربة العصر الراشدي يتم من خلاله وضع آليات لتداول السلطة وآليات لاختيار أهل الحل والعقد , وغير ذلك مما يُمكن عمله على الجانب التنظيري للوضع الأمثل لو تمكنت الأمة من تحصيله .

وفي ظل هذا الفراغ في الجانب التنظيري للدولة المِثال في الفكر الإسلامي حلَّت كارثة الاحتلال الأوربي لمعظم أنحاء العالم الإسلامي , ثم سقوط الخلافة العثمانية عام 1343هـ وهنا وجد المسلمون أنفسهم مكشوفي الرؤوس بعد زوال الغطاء المعنوي الذي كان يُظلهم كُلياً , ووجدوا أنفسهم تحت حُكم مباشر من قِبل البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والهولنديين والإسبان .

ولم يسلم من هذا الاحتلال سوى نجد والحجاز وملحقاتهما وهي ما عُرفت لاحقاً بالمملكة العربية السعودية , وكذلك الجزء الشمالي من اليمن والذي كان مشغولاً بدولة الإمامة .

هنالك تغير التحدي السياسي أمام المسلمين من محاولة إصلاح دولة الخلافة العثمانية أو إقامة دولة خلافة عربية بديلة عنها , تحول التحدي من ذلك إلى مسائل فكرية وعملية أكثر تعقيداً .

ففي الجانب العملي كان التحدي هو كيف نُزيل الاحتلال , وفي الجانب التنظيري ماهي ماهية الدولة التي ينبغي أن يُقِيمها المسلمون ؟ .

لم يترك الاحتلال الأوربي للمسلمين فرصة أن يُجيبوا على هذين السؤالين بأنفسهم , فقد خرج من معظم البلاد المُحتلة من تلقاء نفسه غالباً مع الذكر والشكر لبعض الجهود الإسلامية لكنها واقعاً لم تكن السبب في إخراجه سوى بعض البلاد كالجزائر التي لم يكن الاحتلال يتصور أن يخرج منها يوماً ما .

كما أن هذا الاحتلال ترك بعد خروجه أنظمة وطنية وقومية قضت على جهود التنظير لمفهوم الدولة التي يريدها أهل البلاد المستقلة .

منذ ذلك التاريخ أي من تاريخ خروج المحتل من البلاد الإسلامية وحتى يومنا الحاضر يمكننا أن نتحدث عن تحديات سياسية واحدة تواجه الأمة الإسلامية ويتسبب التأخر الخطير في معالجتها على المستويين العملي والتنظيري في تفاقم الأزمات وانبثاق مشكلات جديدة يومياً .

ويمكننا تقسيم تلك التحديات , إلى تحديات في الجانب التنظيري أو إن شئت فقل التأصيلي وتحديات في الجانب العملي .

**من التحديات في الجانب التنظيري :**

كما قلت قبل قليل : سقطت الخلافة العثمانية وحل الاحتلال الغربي في ديار المسلمين وليس لهم رصيد تراثي تنظيري متضح في مشروع الدولة سوى تراثهم الإصلاحي للممالك الإسلامية , وواجه المسلمون دولاً غريبة عنهم لكنها قوية بما يكفي لأن تحتل العالم أجمع كما أنها تمتلك رؤية مكتملة للدولة من حيث الجذور الفكرية وتداول السلطة والتراتيب الإدارية والمفاهيم الحقوقية وإداراتها.

كما أن هناك مفهوم جديد للدولة يتناقض مع مفهوم الأمة الذي حافظت عليه الدول الإسلامية طول تاريخها .

وبالرغم من الحاجة الماسة لإيجاد دراسات تنظيرية تعالج هذا النقص عند المسلمين وبالرغم من جهود كثيرة في الكتابة حول هذا الموضوع إلا أن الغالب عليها بقاؤها أسيرة لكثير من الأطروحات التنظيرية الغربية , وهي تحاول جاهدة أسلمة العديد من المفاهيم الغربية كالديمقراطية ومحاولة إثبات أنها من الإسلام بل إن الإسلام سبق إليها , وكذلك مفهوم سيادة الأمة والدخول في جدلية أيهما يُقدَّم سيادةُ الأمة أم سيادةُ الشريعة , وآليات اتخاذ القرارات العامة والتداول السياسي كالانتخاب والاستفتاء , وكذلك محاولة أسلمة آليات التعبير عن الرأي كالمظاهرات والاعتصامات , وكذلك القيم الأخلاقية التي تزعم الدول الغربية القيام على أساسها كالحرية والعدل والمساواة , لا زال الجهد الأكبر يََصُب في

وهذه الجهود أتت على شكل مؤلفات فردية وعلى شكل مؤتمرات جماعية , لكن الذي لم يأت بعد \_ وذلك فيما أعلم \_ هو مشروع إسلامي محض غير مستأسر للمفاهيم الغربية الحديثة .

بل إن مشكلة دولة الأمة – بالمفهوم الشرعي للأمة- لم تُحَل بعد , فهل مازلنا في حاجة لدولة الخلافة الجامعة أم يُمكن الاستغناء بالدولة الإقليمية المسلمة التي تحكم بشرع الله تعالى عن دولة جامعة للأمة بأسرها .

عدم وُجود هذا المشروع مضافاً إليه الهزيمة الفكرية التي يُعاني منها المسلمون ولاسيما مفكروهم أمام النظام السياسي الغربي القائم بنجاح حتى الآن لا زالت تُشكل تحدياً كبيراً على الجانب التنظيري, يمكن اختصاره بأن المسلمين في الماضي وفي ظل الخلافة الملكية والخلافة الصورية والمتمثل في عدم الكتابة التنظيرية عن المشروع الإسلامي الأمثل والاكتفاء بمعالجة الواقع ومحاولة إصلاحه , هذا الخطأ لا زال علماء المسلمون ومفكروهم يكررونه مع واقعهم دون أن يشعروا , فمحاولة أسلمتهم للنظريات الغربية في الحكم لا تخرج عن كونها لإصلاح الواقع كما هو في إطاره العام لا للتَنضِيرِ للواقع الأمثل الذي يجب أن يطلبوه .

ولا يُمكن للعلماء والمفكرين المسلمين أن يخرجوا بمفاهيم صحيحة للدولة المثال , مالم ينتزعوا أنفسهم من محاولة أسلمة ما بين أيديهم من الفكر السياسي الغربي ويعودوا إلى المفهوم الأصل للسياسة في الإسلام وهو حراسة الدنيا بالدين وتعبيد الناس لله اختياراً كما هم عبيد له اضطراراً وعمارة الأرض الحسية والمعنوية بما يُحقق لها الصلاح وينفي عنها سُبل الفساد .

إن عدم وجود مشروع نظري للدولة الإسلامية المثال أدى إلى وقوع المسلمين في فوضى فكرية انتهت ببعضهم اليوم إلى إقرار العلمانية كحل دائم لمشكلاتهم واعتبارها متوافقة مع الإسلام , وهي الكارثة التي لم يكن أحد يتوقع حدوثها بعد الموقف القوي من علماء المسلمين في وجه الشيخ علي عبد الرازق وكتابه الإسلام وأصول الحكم , وأدت بآخرين إلى التطرف في الحكم على الإسلام بعدم حلول لمشكلات المسلمين السياسية .

ولما كانت معظم الدول الوطنية أو القومية التي تركها الاحتلال الغربي وراءه في العالم الإسلامي منطبعة بطابع الاستكبار والاستبداد والفساد ومحاربة الإصلاح الديني والمدني جاثمة على قلوب شعوبها وأرزاقهم مدداً زادت عن النصف قرن بعد زوال الاحتلال , لما كان ذلك فقد واجه المسلمون مشكلة تنظيرية وهي الموقف من هذه الحكومات .

وهو موقف ساهم في تباينه عدم وجود مرجعية علمية شرعية موحدة بين المسلمين السنة , وقد كانت المواقف تبدأ من التكفير المطلق لهؤلاء الحكام دون تمييز وتشريع الخروج عليهم بحجة كفرهم وتصل إلى الرضا المطلق بهم دون تمييز , وبين هذين الموقفين المتباينين يوجد عدة مواقف تبتعد وتقترب من أحد طرفي النقيض .

وقد نتج عن هذا التباين في الموقف من الحكام تباين آخر في الموقف من الإصلاح السياسي , ففيما يرى طرف متطرف وقليل العدد حقاً لكنه للأسف مؤثر عدم إمكانية الإصلاح إلا بالانقضاض على هذه الحكومات وتكوين دولة مقاتلة تبدأ بالحكام العرب والمسلمين أولاً قبل أن تصول على الدول الكافرة , يقف في المقابل فئة من الجبريين لا يرون أي حاجة للتغيير والإصلاح , وبين هذين الموقفين مواقف مختلفة قرباً وبعداً من أحد الطرفين .

وقد بلغت خطورة هذا الاختلاف أوجها مع ظهور أولى الثورات العربية حيث اختفى كلياً الصوت العلمي الذي يعتني بدراسة البواعث والمألات وغلب الصوت الجماهيري غلبةً جعلت كثيراً من أهل العلم ينصرفون إلى تبنيه , وحصل فيه خلط كبير جداً بين استبداد الحاكم وآلية خلعه أو الخروج عليه , فعُد كل من ينبس ببنت شفة في نقد الثورات العربية موالياً للاستبداد , وكل من يقر الثورات بما هي عليه من جهل ببواعثها ومآلاتها مخلصاً وناصحاً للأمة .

كما تجدد الاختلاف في الموقف من الحكومات بعد نجاح الثورات وعجز القوى الإسلامية عن إقامة الشريعة وتباينت المواقف من جديد بين المشاركة في العمل السياسي مع الإقرار بالعجز وبين عدم المشاركة مع القيام بالأمر المملكن , مع وجود الموقفين المُتَطَرِّفَين أعني الغالي المكفِّر حتى للحكام المنتمين للتوجه الإسلامي بعد الثورات , والجبري المستكين الذي لا يرى حاجة للإصلاح أو التغيير .

**خلاصة ما تقدم:** أننا نعاني أزمة في التنظير السياسي في جوانب كثيرة منها ماهية الدولة الأنموذج وما يتعلق بذلك من حدود سلطة الحاكم في هذه الدولة وطرق تداول السلطة ومكان الأمة من قرار الحاكم ووسيلة الحاكم في اتخاذ قراراته والعلاقة مع الحاكم غير المقر بالشريعة وطُرُق الإصلاح السياسي .

ومما يؤسف له أن الظروف الآن لا تبدو مواتية للوصول إلى رؤية موحدة للعالم الإسلامي في كل هذه الأمور المُشكِلة , وهناك عدة أسباب لذلك في تقديري :

أحدها : هو فقر الأمة الإسلامية بالعلماء الكبار والمؤثرين في الأمة والذين تُسَلِّم لهم مختلف الجماعات الإسلامية أو على الأقل معظمها , وهو مصيبة كبرى لعل المسلمين لم تنزل بهم عبر عصورهم نازلة مثلها .

الثاني : تأثير الانتماء الحزبي السياسي على قبول الفتوى الشرعية, فالفتوى الشرعية لا تُقَيَّم لدى كثير من المنتمين للأحزاب أو المتعاطفين معها حسب معطيات الدليل أو مكانة المُفتي العلمية والعملية بل تُقيَّم حسب موافقتها لرؤية الحزب وتوجهاته .

الثالث : ندرة وجود جهة محايدة يمكنها أن تتبنى رعاية دراسة من هذا النوع , وربما كان هذا وراء خروج عدد من المؤتمرات التي عُقِدت للحسم في النوازل السياسية بما كانت مُرشحة للخروج به .

ومع هذه الصعوبة فإن السعي الجاد لحل مشكلات التنظير السياسي مهم جداً , ويبدو لي أن المجامع الفقهية سوف تؤدي جزءاً مهماً من مسؤلية التوافق على التنظير الفقهي للمسائل التي يحتاجها العصر وذلك بشرط اتخاذ آلية في البحث أكثر تعقيداً وتقعيداً من الآليات المستخدمة حالياً .

**من التحديات في الجانب العملي:**

يمكن القول إن التاريخ القريب والبعيد يمثل سبباً لا يُمكن تجاوزه عند الحديث عن التحديات السياسية , ففي التاريخ البعيد حدث الخلاف بين الصحابة رضي الله عنهم وبعده حدث مقتل الحسين رضي الله عنه , وهو خلاف تجاوزه أهل السنة بدعوتهم للوقوف عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم , ولذلك لم يُشكِّل لديهم أي معضلة سياسية أو عقدية أو أخلاقية , لكن المشكلة تأتي حين تنشأ في الأمة الإسلامية دول تستغل هذا الخلاف بين الفيمة والأخرى للتعبئة ضد غيرهم من المسلمين فتقسم الأمة في قرنها الخامس عشر إلى معسكرين معسكر يزيد ومعسكر الحسين , ويظهر ذلك بوضوح في تصريحات مباشرة من سياسيين وقادة دول .

 وهذا الأمر حدث جراءه وجود مشاريع استحواذ سياسية في داخل الأمة الإسلامية من شأنها أن تؤدي إلى حروب شعواء داخل الأمة وتؤجل أو تقضي على أي مشروع من شأنه الوصول بالأمة إلى مشروع تضامني فضلاً عن المشاريع الوحدوية .

كما أن هذه المشاريع المتضادة والمبنية على خلافات تاريخية ليس للحاضر أي علاقة بها عرضت الأمة لمزيد من الخضوع لدعوات الاستقطاب من القوى المهيمنة عالمياً والتي تملك وحدها حتى الآن القدرة على التسليح والتي تستفيد هي وحدها من نشوب أي نزاع مسلح داخل الأمة الإسلامية .

ومما يؤسف له أن علماء كبار من علماء الشيعة يؤيدون السير في هذا الاتجاه ويدعون بفتاواهم وتصريحاتهم وبذواتهم جميع التحركات لمشاريع الاستحواذ الصفوية ومحاولة السيطرة على الأمة مستغلين توقف الطرف الآخر ( السني ) عن إجراء مشروع معاكس تفادياً لأي صدام فكري بين المسلمين , لكن الإشكال يأتي حين يعتقد الطرف الصفوي أن الصدام أمر حتمي ويبذل الجهود للسعي إليه .

ولا بد من وقفة قوية من علماء الشيعة الذين لا يؤمنون بالمشروع الصفوي في إنكار بناء مشاريع سياسية على أنقاض قضايا تاريخية وإشغال الأمة بصراع داخلي عما هو أهم من التفرغ لبناء الداخل ومن ثم الوقوف في وجه الخارج المعادي صفاً كأنهم بنيان مرصوص كما وصفهم الله عز وجل .

**أما التاريخ القريب** فإن عصر الدولة العثمانية وإن كان عصر فتوحات ومحاولة توحيد سياسي للإمة وإحياء للدولة الجامعة بين الخلافة والملك إلا أنه كان لأسباب كثيرة عصراً بعُدَ فيه المسلمون عن التقدم التقني فيما كانت أوربا المجاورة للدولة العثمانية والمخاصمة لها تتقدم في هذا الجانب كثيراً وبشكل سريع , وقد كان للتقدم التقني الأوربي أثره الكبير على التقدم الصناعي حتى أصبحت الدولة العثمانية تستورد كثيراً من احتياجاتها من الغرب , وليس الأمر مقصوراً على الاحتياجات العامة بل تجاوزه إلى الاحتياجات العسكرية , حتة وصل الأمر لأن تستورد الدولة العثمانية من أوربا الأسلحة التي تحاربها بها , وسقطت الدولة العثمانية والغرب متقدم عسكرياً وتقناياً والعالم الإسلامي في غاية التأخر في هذه الجوانب , ومما لا شك فيه أن التقدم العسكري ذو صلة وثيقة بالهيمنة السياسية , ولهذا لم تستطع الدولة العثمانية حماية أنفس ممتلكاتها وهي مصر عند أول غزو مسلح وهو غزو نابليون بونابارت سنة 1789م وقد كان من آثار هذا الغزو انكشاف الدولة العثمانية لا من الغرب وحده بل من الشعوب التابعة للدولة حيث تجرأ بعدها محمدعلي باشا على الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية استقلالاً فعلياً مع الخضوع الاسمي للباب العالي كما كان يُسمى , والنتيجة الكبرى أن الدولة العثمانية تركت ممتلكاتها وليس لها جيوش تحميها ولا تقنية متطورة تستطيع النهوض بها بنفسها , وهذا الحالبقي حتى يومنا هذا حيث إن من يملك التقنية وهو الغرب يضن بها على الجميع .

وإذا قارنا الدول الإسلامية باليابان مثلاً , نجد أن الأخيرة في الزمن الذي تهيمن فيه الدولة العثمانية على الدول الإسلامية ولا تتقدم بها نحو التقنية قيد أنملة , كانت اليابان في مشرقها تبحث عن العلم وتطور نفسها في غفلة من جميع الأمم .

الشاهد أن الدول الإسلامية تعرضت للاحتلال الأجنبي الذي زاد من تخلفها في المجال التقني ثم تركها هي أيضا وهي محتاجة إليه.

نعم ترك الغرب الدول الإسلامية وهي مفتقرة إليه فيأسباب نهضتها التكنلوجية لأن التقنية تطورت تطوراً لا يمكن اللحاق به دون أن يوجد من يأخذ بالأيدي ولم يكن هناك من يستطيع فعل ذلك سوى دول الغرب التي يعرف الجميع أنها لن تأخذ بيد أحد إلا إلى ما تريد هي .

**حصيلة ذلك :** أن من التحديات السياسية العملية : امتلاك التقنية فدونها لن يكون للدول الإسلامية أي قدرة على النهوض السياسي في وجه الغرب , وأي حديث عن التضامن والوحدة لن يكون مجدياً ما لم تستغن الدول الإسلامية بنفسها عن التقنية الغربية , لأن الوحدة والتضامن هما نتاج امتلاك القرار السياسي الكامل , والدول التي لا تستغني بتقنيتها عن عدوها لا يمكن أن نتصور أن قراراها بالكامل ملك يمينها .

نعم حققت بعض الدول الإسلامية تقدما يُذكر فيشكر في مجالات متعددة من التقنية كالمملكة العربية السعودية التي تقدمت تقدماً بديعاً في مجال الصناعات البترولية , وماليزيا التي تقدمت في صناعات متعددة لكن كل ذلك ليس هو التقدم المراد الذي يفرضك على الغير ويجعلك متمكناً من قرارك .

**وبالرجوع إلى التاريخ القريب مرة أخرى:** نجد أن الحكومات التي خلفت المستعمر حكومات وطنية أو قومية , وقد رسَّخت هذه الدول المبادئ الوطنية والقومية في جميع مؤسساتها بحيث أصبح الانفكاك منها صعباً للغاية , ولا شك عندي أن الانفكاك من العقيدة الوطنية والعقيدة القومية خطوة أولى وضرورية للوصول لمبدأ التضامن الإسلامي .

ومما لا أظنه يخفى أنني لا أقصد بالوطنية عاطفة حب الوطن والانتماء إليه أو بالقومية عاطفة حب القوم والانتماء إليهم , فذلك من الأمور الفطرية التي ليس بينها وبين الإسلام شئ من المنافاة , لكنني أعني الوطنية والقومية كعقيدة طرأت مدارسها الفكرية على المسلمين بعد الاحتلال الغربي وهي مضاهية لما كان عندهم وأدى إلى الكثير من الاحتراب بينهم احتراباً كاد أن يودي بحضارتهم لولا أن عقلاءهم نحو هذا المعتقدات عن مجال تعاملهم فيما بينهم جانباً , ومما يؤسف له أن هذه العقيدة المستوردة لم تزل قائمة في بلاد المسلمين لم تتنح بعد .

**وبعد الحديث عن التحديات المرتبطة بالتاريخ القريب والبعيد ننصرف إلى التحديات المنبثقة من الواقع :**

ولا أشك أن واقع الأمة واقع ضعف من أكثر الجوانب المؤثرة على الاستقلال السياسي والتضامن الإسلامي , وتبدأ أخطر المشكلات التي يواجهها المسلمون في هذا الواقع المرير من التعالي عليه .

**التعالي على الواقع :** وهو التفكير أو العمل بطريقة لا تُراعي ما عليه الأمة من عجز وضعف , وهذا التعالي ملموس في فكر وفي أداء عدد من الجماعات الإسلامية التي قامت بمحاولات لتقويض بناء بعض الدول الإسلامية بحجة الحرب على الغرب أو الغرب أحياناً أو الحرب على عملاء الغرب أحيانا أخرى , ومن هذه الجماعات ما لها أصول سنية كالقاعدة , ومنها ماله أصول شيعية كالحوثيين في اليمن , وحزب الله في لبنان , وقد وقف علماء السنة مأجورين في وجه القاعدة وما في أفكارها من مخالفات للنهج النبوي الصحيح , إلا أن علماء الشيعة لازالوا ساكتين عن إرهاب الجماعات المنتسبة إليهم والتي تمارس الإرهاب باسمهم , ومن هنا فلابد لعلماء الشيعة من بيان ما يوجبه عليهم حق العلم من ضلال الحوثيين وما يُسمى بحزب الله , وكذلك ضلال الجماعات التي تُعمل في أهل السنة قتلاً من الإرهابيين المنتمين للتشيع سواء أكانوا محسوبين على أنفسهم أم على دولةٍ ما .

ومن التعالي على الواقع الزج بالمسلمين في مواجهة عساكر دولهم وهو ما تقوم به بعض الجماعات السياسية المتبنية للحل الإسلامي , وهم يعلمون ما في ذلك من الخطر على الأرواح مع ضعف احتمال المردود النافع الذي يكافئ خسارة الأنفس والدمار الذي يحيق بالبلاد , وقد قدمت في أول الورقة الأسباب النظرية لذلك من ضعف مرجعية العلماء وغلبة التوجهات الحزبية على الفتاوى الشرعية .

**المؤامرة الدولية :** كثيراً ما يقدِّم الباحثون والمتحدثون عن التحديات السياسية ذكر المؤامرة الدولية على ذكر ما عداها , والذي يبدو لي: أن المؤامرة على المسلمين تبدؤ من المسلمين أنفسهم , ولولا وجود القابلية للتآمر , أو الشراكة في التآمر أحيانا ما تمت المؤامرة .

فالأمة الإسلامية اليوم تواجه مخاطر التقسيم في كل دولة من الدول , حتى الدول الصغيرة حجماً كتونس واليمن وسوريا , فضلاً عن الكبيرة كالسعودية ومصر والجزائر , وقد تم هذا الأمر في السودان فعلياً , لكن للحقيقة يجب بيان أن للسودان ظروفها الخاصة , أما بقية الدول فالمشروع يُعمل للوصول إليه في كل من العراق واليمن على قدم وساق ولسنا في مأمن أن نصبح وقد أبح العراق دولاً واليمن كذلك , كما أنه أحد الحلول المطروحة لإنهاء الثورة السورية , ولا يبعد أبداً أن يكون ما يُسَمَّى بالربيع العربي جزءاً من هذه المؤامرة .

ومما يتضح من سياق الأحداث أن المنطقة تُجر إليه : بعث الحروب بين الدول الإسلامية , وأخطر حرب يمكن أن نتصورها في هذه المنطقة الحرب بين دول الخليج والدولة الإيرانية , ولا يشك متابع أن الأمور دولياً تُجَهَّز لمثل هذا النزاع , ومما يثلج الصدر : السياسية الحكيمة المتأنية للمملكة العربية السعودية في محاولاتها الكبيرة والعظيمة لإبعاد شبح نزاع خطير كهذا , لكننا للأسف نجد أن إيران تستغل الحكمة والتأني اللذين تمارسهما السعودية في مواجعة هذا الامر بمزيد من التوجه نحوه .

والواضح أن نزاعاً كهذا لن تستفيد منه أي دولة في المنطقة ولن يخرج منه أي من الطرفين منتصراً , لذلك لا يظن عاقل أن الدفع باتجاهه إلا مؤامرة من المستفيد الأوحد من مثل هذا النزاع وهو تاجر السلاح الأوربي والمتربص بالأمة الدوائر وهو العدو الصهيوني .

خاتمة :

كانت تلك إلماعة عن بعض التحديات السياسية التي تواجه المسلمين وبالأخص مشروع التضامن الإسلامي لخصتها في :

تحديات تنظيرية

وتحديات عملية

واخترت من كلا الصنفين أكثر هذه التحديات وضوحا وأقربها خطرا.

أسأل الله أينعم على المسلمين بالعز والتمكين والعود الصحيح إلى دينه إنه ولي ذلك والقادر عليه

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .